JIRS
EISSN: 2543-3636 * PISSN: 2543-3539 المجلد: 06، العدد: 02 (2021)، ص.ص55-72 مجلة إسهامات للبحوث الدراسات

أصول الفكر النحوي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في الثنائي من حروف المعاني

The Origins of Grammatical Thought in Citing the Qur'anic Readings in the Dual Meanings of Letters.

دباز عبد الفتاح [1,*]، عياض محمد رضا [2]

[1] مخبر اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (Dabbazabdelfattah@gmail.com)
[2] مخبر اللسانيات النصية وتحليل الخطاب، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، (Aidmedredha11@gmail.com)

تاريخ الإرسال: 2021/10/29؛ **تاريخ القبول:** 2021/12/04؛ **تاريخ النشر:** 2021/12/31

الملخص: يهدف هذا البحث لفهم فلسفة اللغة العربية والمتمثلة في أصول النحو؛ وسيلةً لتتبع التعليل لدى علماء التوجيه للقراءات القرآنية، فلا يكتفى بالإعراب والوزن في دفع التعارض بين القياس اللغوي والسماع أصلاً لا ينازع؛ فالقراءة سنة متبعة ،وقد كانت نتائج البحث في النظر إلى العلاقة بين القياس اللغوي والقراءات القرآنية علاقة تناظر يعمل فيها الكلام العربي كلاًّ لا يتجزأ في الاستشهاد؛ لأن الأحرف جاءت للتيسير وجعله من قبيل الفصيح، يقابله عدُّ ما خرج عن القياس اللغوي عند النحاة من القليل النادر والشاذ والبعيد عن الأفصح.

الكلمات المفتاحية: قراءات، قياس، شاذ، نادر، مستعمل

Abstract: This research aims to understand the philosophy of the Arabic language, which is represented in the origins of grammar; As a means to follow the reasoning of the scholars of guidance for the Qur'anic readings, it is not sufficient to express and weigh the contradiction between linguistic analogy and listening as an undisputed origin, as recitation is a Sunnah to be followed.

The results of the research in looking at the relationship between linguistic analogy and the Qur'anic readings were a symmetry relationship in which the Arabic speech works as a whole that is indivisible in the martyrdom, because the letters came to facilitate and make it like the eloquent, offset by counting what came out of the linguistic analogy at the grammarians from a few rare, abnormal and far from the eloquent.

Keywords: Readings; Measurement; Abnormal Rare, Used.

* المؤلف المرسل

- مقدمة

الحمدُ لله معلم داود الصنعة، ومفهم سليمان الحكمة ، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمدٍ المخصوص بجوامع الكلم، الهادي إلى صراطِ اللهِ جميعَ الأمم ، المؤيَّد بالقرآن الكريم المعجزةِ الخالدة إلى يوم الدين، المنبثقةِ عنه العلوم باختلاف أسمائها،ومنها علوم العربية التي به ارتقت وبقيت، فهي من العلوم التي لم تنفك منه تأخذ بعض خصائصه؛ فلا تحترق بطول الزمن لتعلقها به، خاصة منها علم القراءات، فأنزل بلسان عربي مبين، رفع به للعرب قدرهم، وخصّهم بهذا الفضل من بين الأمم،فقال تعالى:﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾[الزخرف: 44]، فشملَ غالبَ لهجاتِ القبائل العربية، ولهذا أنزل بسبعة أحرف تيسيرا وتفضيلا للعرب؛ فلا يقعوا في حرج النطق والأداء؛ تعبدا بتلاوته وفهما لمعانيه، ومع ذلك فقد أعيا طالبَه النّهم فيه، أن يدرك بعضه، هذا لو أعطاه كله؛ إذ لا يحيط باللغة إلا نبيّ، كما يقول الشافعي-رحمه الله-.

فحاول العلماء تيسير الأمر لطالب القرآن، بسد الحاجة لذلك، ومنها التوجيه لما يحصل من إشكالات، بين ما يقرره النحاة من قواعد كلية مبنية على القياس مما اطرد من كلام العرب الخاضع للاجتهاد، من جهة، وبين القرآن الكريم المبني على السماع والمشافهة من جهة أخرى، فيحصل تضاد أو تناقض لا ينهض لحله إلا المحققون في علمي اللغة والقراءات، وبقدر النقص فيهما تصدر آراء تلحن بعض القراءات، ولهذا جاءت هذه الدراسة لبيان موقف النحاة من القراءات القرآنية، لتحقيق معنى جديد يثبت المعنى الاصطلاحي في التلحين للقراءات، وما تحتاجه من تمحيص، فهل مقصود النحاة بقولهم عن القراءة: فيها لحن، سواء أكانت من القراءات العشر أم الشاذة، بالمعنى المتبادر بضعفها؟أو هو مصطلح يُثبِت فرقا بين النحو القائم على القياس، والثابت بالسماع المخالف له في ذلك ؟

والذي يدفع إلى هذه الدراسة، فصلٌ عقده علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (المتوفى:نحو 543هـ)، في كتابه إعراب القرآن المنسوب للزجاج، في الباب الحادي والثمانين حيث يقول: "هذا باب ما جاء في التنزيل وظاهره يخالف ما في كتاب سيبويه وربما يشكل على البُزْلِ الحذاق فيغفلون عنه فمن ذلك قوله تعالى:﴿مَنْ جاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثالِها﴾ [الأنعام: 160]؛ مما يوجب إعادة النظر في إثبات المخالفة بين القواعد النحوية والقراءات القرآنية، ومن أجل هذا كان لابد من مدونة نطبق عليها من أجل التمثيل للطرف المخطِئ للقراءات؛ فوقع الاختيار على كتاب الجَنَي الداني شرح حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، فهو كتاب جامع في بابه ، مرجع للباحثين في موضوعاته، محققٌ في مسائلهِ لكثرة نقله للخلاف مع الترجيح .

وسبب اختيارنا للموضوع : أن الباحث في الدراسات اللغوية بعامة والنحوية بخاصة، لابد له من المرور بكتب التفسير والقراءات؛ لأن كثيرا من المسائل اللغوية تجدها في كتب القراءات فحسب، كما بيّن ذلك عبد الخالق عظيمة في مقدمة كتابه أساليب القرآن، حيث يقول: "وللنحويين أساليب كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن؛ فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن, فمن ذلك: ..ذكرَ سيبويه قبح (كلّ) المضافة إلى النكرة...مفعولا به] في أن تلي العوامل فقال: "أكلت شاة كلَّ شاة حسن، وأكلت كلَّ شاة ضعيف، لأنهم لا يعمون هكذا زعم الخليل"، جاءت(كل) المضافة إلى نكرة مفعولا به في ستة وثلاثين موضعاً في القرآن، كما تصرفت في وجوه كثيرة من الإعراب ، أو بإسهاب منها الصوتية المميزة للنص القرآني على غيره و...)

وتأتي أهمية الموضوع : لما فيها من استفراغ الجهد في الجانب التطبيقي للحكم الشامل استقراء تاما على عينة محددة في موضوع ما.

وَمِن الدراسات السابقة عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

الْفِكْر النَّحْوِيّ فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ قُرْآنِيَّة حَتَّى الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهِجَرِيّ، مُحَمَّد عُمَيْر، رِسَالَة دُكْتُوراة، إشْرَاف: عبد الْحَكِيم وَالِي دَادَه، جَامِعَة بلقايد تِلِمْسَان، السنة الجَامِعِيّة : 2015/2016.

والهدف هو الإخراج لبعض كلام النحاة خاصة في الثنائي من حروف المعاني، في توجيه القراءات بشكل عملي، بتتبع استخدامه للقراءات وتوجيهها؛ والضبط للمصطلحات؛مع التخريج لجزء من المسائل من الأحكام العامة إلى أحكام لها وجهة خاصة فلا يحمل فيها العام على الخاص.

وفق المنهج الوصفي التحليلي، في إطار علم أصول النحو، مرتبا حسب المسائل.

- **أهمية دراسة حروف المعاني في الدرس اللغوي:** تمثلُ حروف المعاني ثلث الكلام العربي، يقول ابن آجرومعن أقسام الكلام:"...اسم وفعل وحرف جاء لمعنى"، وإن كان قيد (المعنى) لم يرتضه ابن مالك، في قوله:

(كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثمّ حرف الكلم)،

دون قيد؛لأن حَرْفَ مَعْنَى ما " وضع ليدل على معنى، والمعنى هو ما يقصد من الشيء. [و] قُيِّد بالمعنى احترازًا عن حرف المبنى؛ لأن الحرف نوعان: حرف مبنى، وحرف معنى.- حروف معاني، وحروف مباني

- حروف المباني: هي التي تتركب منها الكلمة- أجزاء الكلمة ك(زه، يه، ده- زه) يسمى حرف مبنى لأنه لا يدل على معنى وليس قسيمًا للاسم ولا للفعل.

-النوع الثاني: حروف المعاني وهي ما كان كلمة مستقلة بذاته وله معنى، لكنه ليس بذاته وإنما يفيد معنى إذا ضم إلى غيره من اسم أو فعل. والمراد هنا الذي جُعل قسيمًا للاسم والفعل هو حرف المعنى.

والأصح أن يقال: هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن حروف المباني لأن الذي يصح أن يكون جزءًا للكلام هو حرف المعنى لا حرف المبنى."(الحازمي، مكة المكرمة)

- **تعريف الحرف:** لغة:" والحرف النَّاقة الضامر والحرف أَيْضا الصلبة من الْإِبِل الشَّدِيدَة كحرف الْجَبَل وَمِنْه قَول الشَّاعِر ذُو الرمة:[من الطويل]

(جمالية حرف سناد يشلها ... وظيف أَزجّ الخطو رَيَّان سهوق)

وَجمعه من النوق أحراف وَمن الْجَبَل أحرفة وَمن الْخط حُرُوف وحرف السَّيْف حَده والحرف أحد الْقرَاءَات من قَوْلهم هُوَ يقْرَأ بِحرف أبي عَمْرو.

وَفُلَان على حرف من هَذَا الْأَمر أَي على انحراف عَنهُ والحرف الْأَمر المتوقع وَمِنْه قَوْله عز وَجل {وَمن النَّاس من يعبد الله على حرف} أَي على أَمر متوقع وَفُلَان على حرف من هَذَا الْأَمر أَي قد بلغ آخِره كَأَنَّهُ بلع حرفه وَهُوَ حَده والحرف مصدر حرفته عَن جِهَته أزلته حرفا" (613هـ)؛، الأردن)

اصطلاحا:" قال سِيبَوَيْهِ: وأما مَا جاء لمعنى، وَلَيْسَ باسم ولا فعل، فنحو"ثُمَّ" و"سَوْفَ" و"واو القسم" و"لام الإضافة"،وكان الأَخْفَشُ يقول: مَا لَمْ يحسُنْ لَهُ الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع وَلَمْ يَجُزْ أن يَتَصَرَّف فهو حرف؛وقد أكثر أهلُ العربية فِي هَذَا، وأقربُ مَا فِيهِ مَا قاله سيبويهِ، إنه الَّذِي يفيد معنىً لَيْسَ فِي اسم ولا فعل. نحو قولنا "زيدٌ منطلقٌ" ثُمَّ نقول "هل زيدٌ منطلق؟" فافدْنا بـ"هل" مَا لَمْ يكن فِي "زيد" ولا "منطلق". (395هـ)، قزوين)

- **أقسام حروف المعاني:** " لقد قسَّم النحاة (الحرف) تقسيماتٍ عدَّة ؛ فمنهم من قسَّمه إلى : أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي ، وذلك كما فعل " المرادي " في " الجنى " ، ومنهم من قسَّمه إلى : محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلاَّ حرفاً ، ومشترَك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما، وذلك كما فعل " الإربلي" في " جواهر الأدب " ، ومنهم من قسَّمه إلى : عامل لا غير، وغير عامل لاغير ، وعامل وغير عامل ، وذلك كما فعل " المالقي " في " رصف المباني " .

أمَّا تقسيمه إلى : بسيط ومركَّب فلم يقسِّمه هذا التقسيم ... إلاَّ أبو حيَّان في " ارتشاف الضرب " ، وما ذلك إلاَّ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل. (المؤيد، 2017)

- **أهمية دراسة حروف المعاني** : تظهر في عدة وجوه منها الترجيح لحكم فقهي، لولا فهم الأداة لما ترجح أي قول، ومثلهـــــا(إذا)المختلف في كونها للشرط، كما بين ذلك ابن عطية في قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتامى حَتَّى إِذا بَلَغُوا النِّكاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْداً فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ وَلا تَأْكُلُوها إِسْرافاً وَبِداراً أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كانَ فَقِيراً فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفى بِاللَّهِ حَسِيباً﴾[النساء: 6]،هذه مخاطبة للجميع، والمعنى: يخلص التلبس بهذا الأمر للأوصياء، والابتلاء: الاختبار، وبَلَغُوا النِّكاحَ، معناه: بلغوا مبلغ الرجال بحلم وحيض أو ما يوازيه، ومعناه: جربوا عقولهم وقرائحهم وتصرفهم، وآنَسْتُمْ، معناه علمتم وشعرتم وخبرتم...،وقرأ ابن مسعود- «حستم» - بالحاء وسكون السين على مثال فعلتم، وقرأ أبو عبد الرحمن وأبو السمال وابن مسعود وعيسى الثقفي: «رشدا» بفتح الراء والشين والمعنى واحد، ومالك رحمه الله يرى الشرطين:

البلوغ، والرشد المختبر، وحينئذ يدفع المال، وأبو حنيفة يرى أن يدفع المال بالشرط الواحد ما لم يحتفظ له سفه كما أبيحت التسرية بالشرط الواحد وكتاب الله قد قيدها بعدم الطول وخوف العنت، إلى غير ذلك من الأمثلة، كاليمين والحنث اللذين بعدهما تجب الكفارة، ولكنها تجوز قبل الحنث.

قال القاضي أبو محمد: والتمثيل عندي في دفع المال بنوازل الشرطين غير صحيح، وذلك أن البلوغ لم تسقه الآية سياق الشرط، ولكنه حالة الغالب على بني آدم أن تلتئم عقولهم فيها، فهو الوقت الذي لا يعتبر شرط الرشد إلا فيه، فقال: إذا بلغ ذلك الوقت فلينظر إلى الشرط وهو الرشد حينئذ، وفصاحة الكلام تدل على ذلك، لأن التوقيف بالبلوغ جاء «بإذا» والمشروط جاء «بإن» التي هي قاعدة حروف الشرط، وإذا ليست بحرف شرط لحصول ما بعدها، وأجاز سيبويه أن يجازى بها في الشعر، وقال: فعلوا ذلك مضطرين، وإنما جوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، ولأنها يليها الفعل مظهرا أو مضمرا، واحتج الخليل على منع شرطيتها بحصول ما بعدها، ألا ترى أنك تقول أجيئك إذا احمر البسر، ولا تقول: إن احمر البسر. (542هـ))

- **القراءات القرآنية وعلاقتها باللغة:** تظهر العلاقة بين اللغة العربية والقراءات التي نزل بها القرآن الكريم، ولا أدل على ذلك من اشتراط موافقة القراءة الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍمن الوجوه ؛ يقول ابن الجزري:" كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو

الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ. (هـ))

" فلا بد أن توافق القراءة اللغة العربية، ولا يلزم أن توافق الأفشى في اللغة؛ بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه اللغة، قال ابن الجزري: "وقولنا في الضابط "ولو بوجه" نريد وجهًا من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.

وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان "بَارِئْكُمْ"[البقرة: 54]، وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري.]، و: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[البقرة: 67]؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري.]، ونحوه.. وضم:﴿الْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾[البقرة: 67]؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري.]، ونصب ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾[البقرة: 34]؛ وهي قراءة أبي جعفر، وخفض: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[النساء: 01]؛ وهي قراءة حمزة، ووصل ﴿وَإِنَّ الْيَاسَ﴾[الصافات: 123]؛ وهي قراءة ابن ذكوان بخلف عنه.]، وألف: ﴿إِنْ هَذَانِ﴾[طه: 63]، وقرأها أبو عمرو بالياء وقرأها الباقون بالألف... وغير ذلك. (الرومي)

ولهذا بذل النحاة جهداً فائقاً لخدمة القرآن بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، فوجَّهوها بالتعليل المستند إلى الأصول المعتمدة عندهم، واستشهدوا على ذلك بالشواهد الفصيحة التي جمعوها من البوادي عبر رحلاتهم العلمية المديدة، وقد استندوا إلى هذه القراءات في تأصيل قواعدهم، وإرساء معالم الصناعة النحوية والصرفية، وضبط مفردات اللغة. ومن المعلوم أن للقراءات الصحيحة شروطاً ومعايير تجعلها مقبولة، وقد اعتمدها النحاة واللغويون ، والبلاغيون، واستنبطوا منها الأصول التي بنوا عليها علومهم، وما خالف شروط القراءة الصحيحة عَدُّوه شاذاً. (بلال)

وهكذا اشتغل النحاة بتوجيه القراءات القرآنية، وليس غريباً أن يكون النحاة الأوائل الذين بنَوا صَرْحَ هذا العلم هم من القرَّاء كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات دفعهم إلى الدراسة النحوية المفصَّلة؛ لكي يلائموا بين ما سمعوا من القراءات وما روَوْه من كلام العرب ،وقد اجترأ بعض النحاة والمفسرين على تضعيف طائفة من القراءات المتواترة، التي خالفَتْ أصولهم المقررة في اللغة أو النحو والصرف، كما اجترؤوا على رَمْيها بالتخطئة، أو الخروج عن سنن العربية.
ممَّا جعل فريقاً آخر من النحاة يَرُدُّون عليهم، ويُثْبتون خطأ هذا المنهج في التسرُّع إلى تضعيف قراءات تشتمل على شروط القراءة المتواترة. (بلال، صفحة 50)

ومن أوائل من تتبعوا القراءات القرآنية توجيها وبيانا من خلال تفسيره «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» حيث اعتنى رحمه الله بذكر وجوه القراءات المختلفة وبيان وجه كل منها من حيث اللغة والاستشهاد لها ...

ولكنه في أثناء ذلك تعرض بالانتقاد والردّ لبعض وجوه القراءات الصحيحة زاعما أنها خالفت مقاييس اللغة وقواعد النحو، وجاعلا ما قرره النحاة واللغويون هو الأصل الذي تحاكم إليه القراءات...

مع أن الدراسة المستفيضة أثبتت أن ما قرره النحاة من قواعد قاصر عن استيعاب جميع ما جاء في لغة العرب،ولابن جرير -رحمه الله- هنة أخرى في موضوع التوجيه، وهي أنه كان يوجه القراءتين أحيانا ويختار إحداهما على الأخرى، والحق أن القراءة ما دامت ثابتة في النقل مقطوعا بصحتها فهي معتمدة لا

يفضل غيرها عليها، ويبدو أن مسألة التفضيل هذه أيضا نابعة من مقياس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية.

وبعد الطبري جاء كثير من العلماء الذين اعتنوا بهذا الجانب عناية فائقة وأفردوا له كتبا مستقلة، ومن هؤلاء:أبو علي الفارسي(الحسن بن عبد الغفار ت 377 ه)، وله كتاب بعنوان: الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابن مجاهد، ومكي بن أبي طالب القيسي(ت 437 ه) وله كتاب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، والحجة للقراءات السبع: لابن خالويه (ت 370 ه) وهو كتاب مختصر يورد كل قراءة ويوجهها بإيجاز، وحجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة (ت نحو 410 ه)، والموضح في القراءات الثمان وعللها: لابن أبي مريم الشيرازي(ت بعد 565 ه)، ومن مصادر التوجيه والاحتجاج كثير من كتب التفسير، (محمد أحمد مفلح، أحمد خالد، و محمد خالد) ، هذا بالنسبة للمتواتر والمشهور؛ أما ماخرج عن ذلك فهو أيضا مقبول وقد يكون في درجة المتواتر، إلا إن تخلف شرط من شروط القراءة يجعله يتخلف عن عدِّه قرآنا يُتعبَّد بتلاوته .

- **الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه:** يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها (المخزومي، مصر) لكن هذا لا يمكن تعميمه؛ "لأننا نجد أن المدرسة الكوفية هي من بدأت بتخطئة القراءات،يقول شوقي ضيف:"أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القرّاء, إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه "معاني القرآن" مرارا ليقول: "إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك"، يقول تعليقا على قراءة يكون بالرفع والنصب في قوله تعالى في سورة النحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[النحل:40], وقوله جل وعز في سورة يس: ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فَيَكُونَ﴾[يس:82]: "بالنصب "لأنها مردودة "أي: معطوفة" على فعل قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله "في سورة النحل": إذا أردنا أن نقول له كن، فقد تم الكلام، ثم قال: فيكون ما أراد الله. وإنه لأحب الوجهين إلي.

وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق "أي: العطف على الفعل المنصوب بأن". وكأن الفراء هنا يخطئ أستاذه ويصحح القراءة، وسنرى في ترجمته أنه أنكر عدة قراءات. ومن هنا كنا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش. ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها.

(ضيف(ت:1426ه)) وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها من هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ. (الحديثي، الكويت)

- **الثنائي من حروف المعاني والاستشهاد بالقراءات القرآنية:** وفيه مباحث:

وفيها مسائل من أصول الفكر النحوي، في المستعمل من المطرد والنادر، والقياس المباشر الظاهر وغير المباشر، والتعليل بالعلل الكلية نذكر منها:

- (1): النادر من الكلام لا يدل على عدم صحته بل يدل على قلة الاستعمال، يأتي بيانه في الإجابة عل مسألة، هل أن وهي حرف جواب تكون بمعنى نعم ؟

إشكال المسألة وحله: من المقرر أن حروف الإيجاب أو الجواب أو التصديق هي: نعم وبلى وأجل وجير وإي وإن، ((المتوفى:1403هـ)، سورية)؛ وهي: لتصديق مخبر أو إعلام مستخبر أو وعد طالب (1057هـ)، لبنان) ، وحقُّ حروف الجواب أن يوقفَ عليها ؛ لأنَّها (نائبة عن جملة). (المؤيد، 2017)ولهذا يقول : شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ): والكلام قول مفيد... و... قيد الإفادة يغني عن اعتبار القصد، فكذلك يغني عن اعتبار التركيب لأنه لا يفيد الفائدة المذكورة إلا ما كان مركبا، إما من اسمين ك (هذا زيد) أو من فعل واسم ك (قَامَ زيدٌ) .

وتمثيلنا ب (هذا زيد) أحسن من التمثيل ب (زيدٌ قائمٌ) لأنه ثلاث كلمات ولا يشترط أن يكون جزءا الكلام ملفوظين. بل قد يكونان ملفوظين كما مثلنا، أو يكون أحدهما ملفوظا دون الآخر، ك (قُمْ) و (خُذْ).

وقد يكونان معا غير ملفوظين، ك (نعم) في جواب من قال: هل زيد قائم؟ إذ الكلام هو المقدر بعدها.وعلم بذلك ضَعف ما يقوله ابنُ طلحة، (وغاية) من أن حروف الجواب ك (نَعَم) و (لا) كلام، هذا معنى الكلام اصطلاحا. (889هـ)، المدينة المنورة)وهي –أي حروف الجواب-ألصق بباب التوكيد من التوابع لأن التوكيد هو التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك، واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة العموم والشمول، وهو ضربان: لفظي ومعنوي، أما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله، إما بعينه ولا يضر فيه بعض تغيير؛ نحو: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾[الطارق:17]، أو بمرادفه؛ كقوله الشاعر [من الرمل]:أنت بالخير حقيقٌ قمنُ

أي: جدير، ويكون المرادف فعلا واسما، ولا يزيد التكرير عن ثلاث؛ لأنه لم يقع أكثر منها في كلام العرب، وإن كان ضميرا متصلا؛ وصل بما وصل به المؤكد؛ نحو: "عجبت منك منك"،وإن كان فعلا أو حرفا جوابيا فواضح؛ كقولك: "قام قام زيد" وقوله جميل بن معمر: [من الكامل]:

(لا لا أبوح بحب بثنة إنها... أخذت علي مواثقا وعهودا)

وإن كان غير جوابي؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمرا، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾[المؤمنون: 35]، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا؛ نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل" أو "إن زيدا إنه فاضل"؛ وهو الأولى لأن إعادة الضمير أولى وأفصح، من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة اللفظ التكرار، وإيهام أن الثاني غير الأول، وبه جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[آل عمران : 107]. (761هـ)، *)

وعليه فحروف الجواب يمكن حذف الكلام المتعلق بالجواب بها عن نفي أو تأكيد كلام سابق، يقابلها في أسلوب التوكيد إن المخففة من الثقيلة ،لكن في عدها من حروف الجواب ،خلاف بين النحاة ،لورود شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب؛ في الاستشهاد بها دخول الاحتمال المبطل للاستدلال ،في أولها التوجيه لقوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾[طه:63]؛ حيث دار حول هذه الآية كلام كثير، وورد فيها أكثر من قراءة فقرأ " «حفص» « إن » بتخفيف النون، «هذان» بالألف بعدها نون خفيفة، على أن « إن » مخففة من الثقيلة مهملة، و «هذان» مبتدأ،و «ساحران» الخبر، و «اللام» هي الفارقة بين « إن » المخففة، والنافية.

وقرأ «ابن كثير» مثل قراءة «حفص» إلا أنه شدد النون من «هذان» وذلك للتعويض عن ألف المفرد التي حذفت في التثنية.

وقرأ «أبو عمرو» « إنّ » بتشديد النون، و «هذين» بالياء، على أن « إنّ » هي المؤكدة العاملة، و«هذين»اسمها، و«اللام» للتأكيد، و «ساحران» خبرها.

وقرأ الباقون « إنّ » بتشديد النون، و«هذان» بالألف، على أن « إنّ » هي الناصبة أيضا، و«هذان» اسمها، جاء على لغة «لبني الحارث بن كعب» يلزمون المثنى الألف في كل حال، قال الشاعر: «هوبر الحارثي» [من الطويل]:تزود منا بين أذناه طعنة ... دعتْهُإلىهابي التراب عقيم

فأتى بالألف موضع الخفض،وحكى «الكسائي»عن بعض العرب: «من يشتري مني خفان». (1422ه)، القاهرة)

والإشكال وقع في قراءة" إِنْ هذانِ لَساحِرانِ بالتشديد وبالألف، فقرأ بها نافع، وابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر؛ وتحتمل هذه القراءة أكثر من توجيه، منها:

1 - مجيئها على لهجة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد وكنانة، الذين يلزمون المثنى الألف دائما فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان.

2 - (إن) بمعنى نعم، فتكون غير عاملة، وتكون (هذان) مبتدأ، و (ساحران) خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: لهما ساحران، والجملة خبر (هذان)، ولا يكون (لساحران) خبر (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

3 - أن أصلها: إنه هذان لهما ساحران، وحذف ضمير الشأن، وهو اسم(إن) وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر(إن)، ثم حذف المبتدأ الثاني وهو(هما). (محمد أحمد مفلح، أحمد خالد، و محمد خالد، صفحة 231)

" قال المبرد: أحسن ما قيل في هذا أن يجعل: "إن" بمعنى "نعم"، المعنى: "نعم هذان لساحران" فيكون ابتداء وخبرًا قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

ويقلن شيب قدعلا ... ك وقد كبرت فقلت: إنَّه

أي: نعم. فإن قيل: اللام لا تدخل بين المبتدأ وخبره، لا يقال: زيد لقائم، فما وجه هذان لساحران؟ الجواب في ذلك: أن من العرب من يدخل لام التوكيد في خبر المبتدأ، فيقول: زيد لأخوك، قال الشاعر [من الكامل]: خالي لأنت ومن جرير خاله ... ينل العلاء ويكرم الأخوالا. (1419ه)، *)

وضعف هذا الوجه بأن كونها بمعنى (نعم) لم يثبت، أو هو نادر. وعلى تقدير الثبوت من غير ندرة ليس قبلها ما يقتضي، جوابا حتى تقع (نعم) في جوابه. والقول بأنه يفهم من صدر الكلام أن منهم من قال: هما ساحران فصدق وقيل: نعم بعيد. ومثله القول بأن ذلك تصديق لما يفهم من قول فرعون: ﴿أَجِئْتَنا لِتُخْرِجَنا مِنْ أَرْضِنا بِسِحْرِكَ يـمُوسى﴾[طه: 57].

وأيضا إن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.، وأجيب عن هذا بأن اللام زائدة وليس للابتداء كما في قوله:أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة. (1270ه)، بيروت)

قال القاسمي " وأجاب الشمنّي، بأن التنازع فيما بينهم، وإسرار النجوى، يتضمن استخبار بعضهم من بعض. فهو جواب للاستخبار الضمنيّ. ولا يخفى بعده. فإن إسرار النجوى فيما بينهم ليس في الاستخبار عن كونهما ساحرين، بل هم جزموا بالسحر فقالوا:

﴿أَجِئْتَنا لِتُخْرِجَنا مِنْ أَرْضِنا بِسِحْرِكَ﴾[طه: 57] ، ثم أسروا النجوى فيما يغلبان به موسى. إلا أن يقال: محطّ الجواب قوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾[طه:64] إلخ، وما قبله توطئة.وقد رد في (المغني) هذا التخريج بأن مجيء (نعم) شاذ حتى نفاه بعضهم. (1332ه)، بيروت)

وللإمام ابن تيمية رأي في تخريج هذه القراءة: وهو أن الإعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا فجعل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرع عليه، وبناء المثنى إذا كان مفرده مبينًا أفصح من إعرابه، ثم اعترض على نفسه بأمرين: أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْن﴾[القصص: 27.]، مع أن هاتين تثنية "هاتا" وهو مبني والآخر: أن الذي مبني وقد قالوا في تثنية "الذين" وهي لغة القرآن كقوله تعالى: {رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا} [فصلت: 29.]،وأجاب عن الأول بأن "هاتين" جاءت بالياء على لغة الإعراب لمناسبة "ابنتي"، فالإعراب هنا أفصح من البناء لأجل المناسبة كما أن البناء في {هَذَان} أفصح من الإعراب لمناسبة الألف في "ساحران"؛ وأجاب عن الآخر بأن هناك فرقًا بين "هذان" و"اللذان"؛ إذ الأخير تثنية اسم ثلاثي، فهو شبه بالزيدان، والأول تثنية اسم على حرفين فهو عريق في البناء لشبهه بالحروف. (1419هـ)، *، صفحة 297)

والخلاصة:أن وقوع إن بمعنى نعم وارد في كلام العرب،لكن في القرآن الكريم تذكر استئناسا لا استدلالا،لندرته.

- (2): التعليل بصحة المعنى، يثبت القياس المباشر في وجوب المطابقة في الجملة، والقياس غير المباشر في حصول المطابقة من معنى تحمله أدوات الصدارة وهو التعليق، يتضح في الإجابة عن مسألة: هل تفتح أم تكسر همزة (إنَّ) الواقعة بعد بعد فاء الجواب؟.

أورد المرادي في باب الثلاثي: أن المفتوحة الهمزة،وذكر لها قسمين: الأول: أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، مثل إن المكسورة التي تقدم ذكرها. وأن المفتوحة من الأحرف المصدريات. ونص النحويون على أنها تفيد التوكيد كإن المكسورة.

ثم استطرد في حكم حركةالهمزةوأن لها أحوال: تارة يجب كسرها، وتارة يجب فتحها، وتارة يجوز الوجهان. فيجب كسرها في كل موضع، يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر...ويجب فتح: أن في كل موضع، يلزم فيه تأويلها، مع اسمها وخبرها، بمصدر...

ويجوز الفتح والكسر في كل موضع، يجوز فيه تأويلها بمصدر وعدم تأويلها به. وذلك في ثمانية مواضع:ومن هذه المواضع التي تكلم عنها، الموضع الثالث: بعد فاء الجواب، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[الأنعام:54]**.

قرئ بالوجهين. فالكسر على جعل ما بعدها جملة تامة، أي: فهو غفور، والفتح على تقديرها بمصدر مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف، والتقدير: فغفرانه حاصل، أو: فجزاؤه الغفران. (749هـ)، *)

-وكلا القراءتين سبعية يقول أبو بكر بن مجاهد : وَاخْتلفُوا فى فتح الْألف وَكسرهَا من قَوْله: ﴿كتب ربكُم على نَفسه الرَّحْمَة أَنه من عمل مِنْكُم سوءا بِجَهَالَة ثمَّ تَابَ من بعده وَأصْلح فَأَنَّهُ غَفُور رَحِيم ﴾[الأنعام:54].فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة والكسائى: ﴿أَنه من عمل .....فَأَنَّهُ غَفُور رَحِيم ﴾مكسورتي الْألف وَقَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر {أَنه من عمل} . . فَأَنَّهُ بِفَتْح الْألف فيهمَا وَقَرَأَ نَافِع: ﴿أَنه من عمل ﴾[بِنصب] الْألف ﴿فَأَنَّهُ غَفُور﴾كسرا. (324هـ)، *)إشكالية المسألة: من المقرر أنه إذا كان الجزاء ممّا يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطٍ بينه وبين الشرط لأنّ بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بدّ من ربط بينهما وأَوْلى هذه الأشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنًى، لأنّ معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك. (المعري، *)

-ومن الألفاظ التى ... تحتاج - أحيانا - إلى الفاء الرابطة بينها وبين ما سبقها: جواب اسم الشرط المبهم الدال على العموم؛ "لكونه لا يختص بفرد معين؛ وإنما هوشائع؛ ... ولولا الفاء الرابطة لكان الكلام جُمَلا مفككة، لا يظهر بينها اتصال. ومثل هذا كل أسماء الشرط الأخرى الدالة على الإبهام والعموم، والتي لها جملة شرطية، تليها جملة جواب مقرون بالفاء . (1398ه)، مصر)

وعليه لا إشكال في كسر همزة إن، من قوله تعالى: ﴿كتب ربكُم على نَفسه الرَّحْمَة أَنه من عمل مِنْكُم سوءا بِجَهَالَة ثمَّ تَابَ من بعده وَأصْلح فَأَنَّهُ غَفُور رَحِيم ﴾[سورة الأنعام] 54. ؛في {أَنه من عمل}. .{فَأَنَّهُ غَفُور رَحِيم} مكسورتي الْألف ؛فهذا الوجه لا إشكال فيه ،لموافقته للقياس ،لإن"... الفاء- أو ما ينوب عنها -لا يعمل ما بعدها فيما قبلها"باستثناء إذا"الشرطية الظرفية تكون مضافة إلى الجملة الشرطية المكونة من فعل الشرط ومرفوعه، ومنصوبة بما يكون في جملة الجواب من فعل أو شبهة؛ (1398ه)، مصر، صفحة 280) و" ما بعد الفاء حقه الاستئناف. (316ه)، *)

ولِاسْتِئْنَاف يُوجب الْفَصْل(761ه) ص.، *) ،وهو أن يكون الكلام المتقدم بحسب الفحوى موردا للسؤال فيجعل ذلك المقدر كالمحقق، ويجاب بالكلام الثاني، فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى وإن كان مقطوعا لفظا. (الكفوي، *) ، ولهذا "يصح استئناف الجملة المستأنفة بالفاء، إذا لم تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، كقوله تعالى: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾-[الجن 17]، وقوله تعالى: ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً﴾[طه112]. فقوله (فلا يخاف) في الآيتين، هو في الأصل جواب الشرط. فمن رفع (فلا يخاف) استأنف بالفاء وكان التقدير (فهو لا يخاف) ، ومن جزم (فلا يخف) فعلى النهي.. (الزعبلاوي، *)

فالفاء بمعنى الاستئناف ،موافقة لمعنى إن المكسورة والتي" يجب كسرها ...[في] ابتداء الكلام حقيقة، نحو:﴿إنا أعطيناك الكوثر ﴾[الكوثر:01]،/أو حكماً، نحو: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾[يونس:62] " (749ه)، *، صفحة 404)،ولهذارجحها ابن جرير على أنه استئناف لوقوعها بعد الفاء، وجملة من عمل خبر إن، وفعل الشرط وجوابه خبر «من». ((المتوفى: 1403ه)، سورية، صفحة عدد المجلدات : 10، ج3ص123)

-وأما قَرَأَة نَافِع: {أَنه من عمل} بِنصب الْألف {فَأَنَّهُ غَفُور} كسرا؛فهذه القراءة هي المشكلة،للمعارضة الظاهرة بين معنى الاستئناف من الفاء الرابطة،وأن المفتوحة الموجبة" [ل]تعلق ما بعدها بما قبلها" (749ه)، *، صفحة 404)،ولهذا كانت فرعا عن (إن) المكسورة (749ه)، *، صفحة 404)،والتعلق ما " يوصل بين العامل"ومعموله،لكن" التعلق لا يكون إلا للجار والمجرور الحقيقيين الأصليين.

وليس في الآية تعلق الجار والمجرور،فما هو المقصود بالتعلق في (أن) المفتوحة الهمزة المقابل للتعليق في إن مكسورة الهمزة ؟ .

والإجابة تكمن في أن المقصود هو " التعلق بين الجملتين" (البعيمي، المدينة المنورة) ،وأول من تناول تعلق الجمل هم علماء التجويد في بيانهم لأحكام الوقف والابتداء حيث" يعرف ابن الجزري "الوقف" بأنه: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنا، يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله ويأتي في رءوس الآي وأوساطها، ولا يأتي في وسط كلمة وفيما اتصل رسما ولا بد من التنفس معه"..."وينقسم الوقف عنده إلى اختياري واضطراري، لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختياريا، وكونه تاما، لا يخلو إما أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبتة، أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بـ "التمام" لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه بـ "الكافي" للاكتفاء عما بعده واستغناء ما بعده عنه. وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بـ "الحسن" لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، وإن لم يتم الكلام كانالوقف عليه اضطراريا وهو المصطلح عليه بـ "القبيح"، ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة مِن انقطاع نفس أو نحوه لعدم الفائدة أو لفساد معنى.فالوقف بأنواعه، أو القطع أو الفصل، إنما يعني شيئا واحدا هو "الوقف" وتراه هنا يدور حول تمام المعنى واكتفائه بنفسه عن أن يوصل بما بعده وإن لم يتوافر التمام المطلق، فالشبيه بالتمام، أي: أن يكون المعنى الثاني له فضل تعلق بالمعنى الأول، وهذا هو "الوقف الكافي" و"الوقف الحسن"، وكأننا نقرأ عن "كمال الانقطاع" و"شبه كمال الانقطاع (سلطان، *).ودليلي على ذلك سبق وجوده في علم القراءات، وتعريف علماء القراءات به، وتشابه المدلول والغرض. (سلطان، *)

وعليه قراءة فتح همزة إن هي من قبيل تعلق الجمل وهو المعبر عنه بالوقف الحسن للارتباط اللفظي لأن أن مع معمولها تسبك بمصدر تعرب بدلا من الرحمة،هذا من جهة القياس ،وأما السماع فالقراءة سبعية لا شك في قبولها.وإن كان قد غلط في توجيهه أمثاله فيما خلا من أن أوإن بعد الفاء،يقول ابن عادل في ذلك" قوله : ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[الجن:23], في التوحيد , والعبادة ﴿فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[الجن:23], العامة : على كسر " إن " جعلوها جملة مستأنفة بعد فاء الجزاء.قال الواحديُّ : " إن " مكسورة الهمزة لأن ما بعد فاء الجزاء موضع ابتداء؛ ولذلك حمل سيبويه قوله : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾[المائدة : 95], و:﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ﴾[البقرة : 126]، و:﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً ﴾[الجن:13]، على أن المبتدأ فيها مضمر تقديره : فجزاؤه أنَّ له نار جهنَّم, أو فحكمه أنَّ له نار جهنَّم.قال ابن خالويه: "سمعت ابن مجاهد يقول: لم يقرأ به أحدٌ, وهو لحنٌ؛ لأنه بعد فاء الشرط, قال: سمعتُ ابن الأنباري يقول: هو صواب, ومعناه: فجزاؤه أنَّ لهُ نار جهنَّم ".قال شهاب الدين: ابن مجاهد وإن كان إماماً في القراءات إلا أنه خفي عليه وجهها, وهو عجيبٌ جداً كيف غفل عن قراءتي: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[الأنعام : 54] في "الأنعام", لا جرم أن ابن الأنباري استصوب القراءة لطول باعه في العربية. قول "خالدينَ". حالٌ من الهاء في"له" , والعامل الاستقرار الذي تعلق به هذا الجار وحمل على معنى "مِنْ" فلذلك جمع؛ لأن المعنى لكل من فعل ذلك فوحد أولاً اللفظ, ثم جمع المعنى. (هـ، بيروت)

فالفتح على اعتبار الفعل غير معلق، والكسر على اعتباره معلقا، وأداة التعليق هي: "إن" مكسورة الهمزة، إذ لها الصدارة في جملتها، وكل ما له الصدارة يعد من أدوات التعليق. (1398هـ)، مصر، صفحة (651

- (3): تعاوض حروف المعاني مكان بعضها لا يعني أخذ المعنى الأصل كاملا بل بشيء قريب منه مثل ما في مسألة :هل تقع (أو) بمعنى (بل)؟.

إشكالية المسألة وحلها: من المقرر عند النحاة أن "العطفُ هو تابع يتوسطُ بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف وهي: الواو والفاء وثم وأو وأم ولكن ولا وبل وحتى،فالواو لمطلق الجمع. والفاء للتعقيب. وثم للترتيب. ولكن للاستدراك. وأوْ لأحد الشيئين. وأم للمعادلة. ولا للنفي. وبل للإضراب. وحي للغاية. نحو: الفلاَحُ بالجد والإتقان. جاء العلماء فالأمراءُ. زحف الفرسان ثم المشاة. أقمنا يوماً أو بعض يوم. أهذا كتابك أم ذاك. لا تكن صعباً بل سمحاً. الزم الصالحين لا الطالحين. حفرت البئر حتى قعرها. (السَّراج، *)

يقول المجاشعي:أن الواو والفاء وثم متواخيات لأنهن يدخلن ما بعدهن في معنى ما قبلهن وفي إعرابهن إلا ما بينهن من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي ، وأو وأم وأما متواخيات لأنهن أحد الشيئين فقط ، بل ولكن متواخيات لأنهما موجبان للثاني دون الأول ولا وحتى مفردتان لأن (لا) تخرج الثاني مما دخل فيه الثاني،إلا أن فيها معنى التعظيم والتحقير، فلذلك خالفت الواو وأختيها،وصارت واحدة على حدة. (المحياوي، *)

وعليه ليس بين أو وبل علاقة في المعنى،إلا في العطف أي في الإعراب،ولهذا ذكر المرادي ،خلافا يثبت أو ينفي وقوع(أو) بمعنى(بل)، يقول المرادي في عد معاني(أو):"السادس: الإضراب. كقوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون ﴾[الصافات:147]، قال الفراء: أو هنا بمعنى بل. قال ابن عصفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي، والنهي، إذا أعدت العامل. كقولك: لست بشراً أو لست عمراً، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً. قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب، على الإطلاق. واستدلوا بقوله تعالى " وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون "[الصافات:147]، وبقوله " فهي كالحجارة أو أشد قسوة "[البقرة:74]. قال: وما ذهبوا إليه فاسد. وقال ابن مالك: أجاز الكوفيون موافقتها بل في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان. قلت: وابن جني، قال في قراءة أبي السمال:﴿أو كلما عاهدوا عهداً﴾[البقرة:100]: أو هنا بمعنى بل. (749هـ)، *، صفحة 229) فالمرادي ينفي وقوعها مطلقا بمعنى(بل)،ولم ينفي جواز ذلك أحيانا ، بل واستدل بقراءة أبي السمال (عني)،وهي قراءة شاذة،فالقياس ينفي وقوع (أو) بمعنى(بل)، من حيث عدم الاجتماع في المعنى فنحمل الواحد منهما على الأخرى،ألا أن السماع يثبت ذلك،إلا أنه ليس مطرد.

والخلاصة:أن معنى "أو"يقع بمعنى "إلا" ... كما يقال في الكلام:" لأضربنك أوْ تُقِرَّ لي"، فمن العرب من يجعل ما بعد "أو" في مثل هذا الموضع عطفًا على ما قبله، إن كان ما قبله جزمًا جزموه، وإن كان نصبًا نصبوه، وإن كان فيه "لام" جعلوا فيه "لاما"، إذ كانت "أو" حرف نَسق. ومنهم من ينصب "ما" بعد "أو"بكل حالٍ، ليُعْلَم بنصبه أنه عن الأول منقطع عما قبله، كما قال امرؤ القيس [م الطويل]:

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ ... وَأَيْقَنَ أَنَّا لاحِقَانِ بِقَيْصَرَا

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا... نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

فنصب "نموت فنعذرا" وقد رفع "نحاول"، لأنه أراد معنى: إلا أن نموتَ،أو حتى نموتَ، ومنه قول الآخر[من البسيط]: لا أَسْتَطِيعُ نزوعًا عَنْ مَوَدَّتِهَا ... أَوْ يَصْنَعَ الْحُبُّ بِي غَيْرَ الَّذِي صَنَعَا . (310هـ)، *)

- (4): النفرة في اللفظ يأتي من جهة الاستعمال له كمصطلح في علوم القرآن ؛ يتضح ذلك في مسألة: هل تقع من زيائدة؟.

إشكالية المسألة وحلها: من المقرر أن "أنكر النكرات شيءٌ ثم مُتحيزٌ ثم جسم ثم نامٍ ثم حيوانٌ ثم ماشٍ ذو رجلين ثم إنسانٌ ثم رجلٌ. فهذه تسعة أشياء يقابل كل واحد منها ما هو في مرتبته، فشيءٌ ليس له ما هو في مرتبته لأنه أعم النكرات، ومتحيزٌ في مرتبته غير متحيز، وهو الله تعالى، وجسمٌ في مرتبته هيئةٌ، ونامٍ في مرتبته غير نامٍ كالحجر، وحيوان في مرتبته جمادٌ، وماشٍ في مرتبته سابحٌ وطائرٌ، وذو رجلين في مرتبته غير ذي رجلين وذو أرجل، وإنسانٌ في مرتبته بهيمةٌ، ورجلٌ في مرتبته امرأةٌ. وضابط هذا أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولا تدخل تحت غيرها، فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها، فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. (الأندلسي، دمشق)

و الأسماء التي تفيد الشمول والعموم لها أحكام ومواضع وشروط، فمنها ما يفيد ذلك البتَّة في موضع بعينه، ثم إذا فارق ذلك الموضع، إن كان مما يفارق، جاز أن يفيده وصلح له، وجاز أن يفيد غيره، ومنها ما

الأولى به أن يفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ أو حال أفاد الشمول والعموم، ومنها ما يفيد بلفظه الجنس الذي وضع له ثم ينصرف إلى الوحدة، والانصراف بعلامة تلحقه وتغيير، ومنها ما يفيد الشمول في التنكير على وجه، ويفيده في التعريف على وجه، ثم لا يقع أحدهما موقع الآخر، ومنها ما يفيد الكثرة، ولفظه لفظ الواحد، وقد صيغ اسماً للجمع، ومنها ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الجمع، ومنها ما يفيد الشمول في باب النفي ولا يقع في الإثبات البتة. (421هـ)، *)

ف...ما يفيد الشمول في موضع بعينه ينقسم قسمين: منه ما يلزم ذلك الموضع ولا يفارقه، وذلك: ككم وكيف وأين ومتى، لأنها تلزم موضعي الإبهام والاستفهام والجزاء.

ومنه ما يفارق ذلك الموضع وينتقل إلى غيره، ويقترن به، فيه ما يخصصه ويزيل الإبهام عنه فلا يفيد الشمول والعموم، وقد يقع مع اقتران المخصص به مفيداً للكثرة والشمول، وذلك ك: من، وما، وأيّ، ألا ترى أن هذه الأسماء تقع في موضع الإبهام من بابي الجزاء والاستفهام على حد وقوع الأسماء التي تقدمت فيه، نحو: من عندك؟ وما تفعل؟ ومن تضرب أضرب، ومن تعطه يأخذ، وأيهم في الدار؟ وأيهم تكرم أكرم، فيكون حكمها من الشمول حكم تلك.

ويقع أيضاً في باب الخبر موصولة موضحة، أو موصوفة محدودة، فيكون الأولى بها الدلالة على المفرد المخصص في التنكير، وهي إذا كانت موصوفة وقد يقترن به أيضاً ما يستدل منه على إفادته الكثرة والشمول. (421هـ)، *، صفحة 183/182)

وعليه هناكعام مطلق وهو ما لا أعم منه كالمعلوم هذا الطرف الأول وهو العام المطلق، وهو الذي ليس فوقه أعم منه، مثل كلمة (المعلوم) فهذا لفظ يتناول جميع الموجودات والمعدومات، لتعلق العلم بذلك كله، ومثل: (الشيء) فهو يتناول القديم والحديث؛ (وخاص مطلق وهو ما لا أخص منه كزيد) هذا الطرف الثاني وهو الخاص المطلق، وهو الذي ليس تحته أخص منه كأسماء الأشخاص مثل: زيد، وخالد؛ إذ لا يوجد أخص من ذلك يعرف به، ونحو: هذا الرجل؛(وما بينهما فعام بالنسبة إلى ما تحته خاص بالنسبة إلى ما فوقه كالموجود) هذه هي الواسطة وهو العام والخاص الإضافي، فهو خاص بالإضافة إلى ما فوقه، عام بالإضافة إلى ما تحته، وذلك كالموجود، فإنه خاص بالنسبة إلى المعلوم؛ لأنك تقول: كل موجود معلوم، وليس كل معلوم موجوداً؛ إذ المعدوم معلوم، وليس موجوداً. (739هـ)، *)

وأما الثاني من القسمة الأولى، وهو ما الأولى به أن يفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ أو حال أفاد الشمول والعموم، فذلك نحو: عشرون درهماً، وما جاءني من رجل، وهل جاءك من خبر، وكقولك: كل إنسان، وأول فارس، وكل رجل، وتقول كذا فكل هذا حكمه في أصل نيته ووضعه أن يكون للجنس، فصار بالعرف الأولى به أن يكون للواحد، ثم اقترن به ما يستدل به على تناوله الكثرة.

وأما الثالث: وهو ما يفيد بلفظه الجنس الذي وضع له، ثم ينصرف إلى الوحدة والانفراد بعلامة تلحقه وتغيير، فأسماء الأحداث، نحو: الضرب، والضربة، والانصراف، والانصرافة، ومن شرطها وشرط سائر أسماء الأجناس أن لا تقف على قليل دون كثير، ولا كثير دون قليل إلاّ بدلالة.

وأما الرابع: وهو ما يفيد الشمول في التنكير على وجه، ويفيده في التعريف على وجه، ثم لا يقع أحدهما موقع الآخر، نحو قولك: كل إنسان يقول ذلك، وكقوله تعالى:﴿ إن الإنسان لفي خسر﴾[العصر:02]، وكقوله عز وجل:﴿ إنَّ الإنسان خلقَ هلوعاً﴾[المعارج:19]، وكقولك: عشرون درهماً، وعشرون ديناراً، وعشرون شاة، وعشرون بعيراً. وكقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم، وكثر الشاء والبعير، وكذلك: رب سارق سلم، وكل مذنب وفاسق فله وزره. وكقوله تعالى: ﴿والسَّارق والسَّارقة ﴾[النور:38]، وكقوله: ﴿ الزَّانية والزاني

﴾[النور:02] (. ألا ترى أن معرف هذا الفصل لا يقع موقع منكَّره، وكذلك منكره لا يقع موقع معرفة، وأنه ليس كقولك: مائة درهم، ومائة الدرهم. وكقولك: يعطي خزًّا وقزًّا ودرهماً ودیناراً، والخز والقز والدرهم والدينار، وقد كان منه ضرب وشتم، والضرب والشتم.

وأما الخامس: وهو ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الواحد، فهي الأسماء المصوغة لجمع، نحو، كل من جزء وبعض، نحو: قوم من رجل، ونساء من امرأة، وإبل من ناقة وجمل، وأولاء من ذا...[أو]أن يكون من لفظ المجموع بالاسم المفرد المصوغ للكثرة، وذلك نحو: الجامل من جمل، والباقر من بقر، ونحو: الضئين والكليب، من ضأن وكلب.

وأما السادس: وهو ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الجمع، فذلك كجموع السلامة، نحو: المسلمون والمسلمات. وجمع التكسير، نحو: الفجّار والفسّاق،وهي على الجملة لا تفيد الشمول والكثرة إلاّ بعد تجردها مما يقصرها على الأعداد ويخصصها.

وأما السابع: وهو ما يفيد الشمول في باب النفي ولا يقع في الإثبات البتَّة، وذلك نحو قولهم: ما في الدار ديَّار، وما بها طوريّ، وما بها صافر، ألا ترى أنك لا تقول: بها صافر، وبها طوريّ، وبها ديَّار؛ (421ه)، *، صفحة 185)ومن هذا التأصيل جاء توجيه الخلاف بين النحاة في زيادة من، ومنه ما" اختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾[الفرقان:18]

الْقِرَاءَةُ الْمَعْرُوفَةُ أَنْ نَتَّخِذَ بِفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْخَاءِ وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَابْنِ عَامِرٍ بِرَفْعِ النُّونِ وَفَتْحِ الْخَاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، قَالَ الزَّجَّاجُ أَخْطَأَ مَنْ قَرَأَ أَنْ نُتَّخَذَ بِضَمِّ النُّونِ لِأَنَّ (مِنْ) إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْأَسْمَاءِ إِذَا كَانَ مَفْعُولًا أَوَّلًا وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولِ الْحَالِ تَقُولُ مَا اتَّخَذْتُ مِنْ أَحَدٍ وَلِيًّا، وَلَا يَجُوزُ مَا اتَّخَذْتُ أَحَدًا مِنْ وَلِيٍّ، قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ» اتَّخَذَ يتعدى إلى مفعول واحد كقولك اتخذت وَلِيًّا، وَإِلَى مَفْعُولَيْنِ كَقَوْلِكَ اتَّخَذَ فُلَانًا وَلِيًّا، قَالَ اللَّه تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْراهِيمَ خَلِيلًا﴾[النِّسَاءِ: 125]

وَالْقِرَاءَةُ الْأُولَى مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ وَهُوَ مِنْ أَوْلِياءَ، وَالْأَصْلُ أَنْ نَتَّخِذَ أَوْلِيَاءَ فَزِيدَتْ مِنْ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى النَّفْيِ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَالْأَوَّلُ مَا بُنِيَ لَهُ الْفِعْلُ، وَالثَّانِي مِنْ/ أَوْلِياءَ مِنْ لِلتَّبْعِيضِ، أَيْ لَا نَتَّخِذُ بَعْضَ أَوْلِيَاءَ وَتَنْكِيرُ أَوْلِيَاءَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ مَخْصُوصُونَ وَهُمُ الْجِنُّ وَالْأَصْنَامُ." (606ه)؛، *)"قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه بفتح النون، لعلل ثلاث: إحداهن إجماع من القرّاء عليها. والثانية: أن الله جلّ ثناؤه ذكر نظير هذه القصة في سورة سبأ، فقال: (وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيُّنَا مِنْ دُونِهِمْ) ، فأخبر عن الملائكة أنهم إذا سُئلوا عن عبادة من عبدهم تبرّءوا إلى الله من ولايتهم، فقالوا لربهم: (أنت ولينا من دونهم) فذلك يوضح عن صحة قراءة من قرأ ذلك: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾[الفرقان:18]، بمعنى: ما كان ينبغي لنا أن نتخذهم من دونك أولياء. والثالثة: أن العرب لا تدخل"مِن"هذه التي تدخل في الجحد إلا في الأسماء، ولا تدخلها في الأخبار، لا يقولون: ما رأيت أخاك من رجل، وإنما يقولون: ما رأيت من أحد، وما عندي من رجل، وقد دخلت ها هنا في الأولياء، وهي في موضع الخبر، ولو لم تكن فيها"من" كان وجها حسنا. (310ه)، *، صفحة 249)

والخلاصة: أن الزيادة على ضربين، زيادة مبطلة العمل مع بقاء المعنى الزمني، ... وزيادة لا يراد بها أكثر من التأكيد في المعنى، وإن كان العمل باقيا، نحو: ما جاءني من أحد. ومثله قوله: بحسبك محمد، المراد: حسبك، ومثل: "وكفي بالله شهيدا"، والمراد كفى الله.... (1398ه)، مصر، صفحة 67)وعليه جرى الخلاف في"أن من لا تزاد إلا بشرط أو بإطلاق ، ومدار الخلاف التخلص من التناقض في عدها غير زائدة،حتى خطأ

الزجاج قراءة متواترة ، إلا أن توجيهه يسير بعدها زائدة أو صلة ،خاصة أن هناك شواهد تدعمها ،من كلام العرب، إلا أن الجواز محدد ،بشروط ذكرها سيبويه، لا تدخل غير تلك التراكيب.وهي الأول: أن يكون ما قبلها غير موجب. ونعني بغير الموجب النفي، نحو " ما لكم من إله غيره "، والنهي نحو: لا يقم من أحد، والاستفهام، نحو " هل من خالق غير الله ". ولا يحفظ ذلك في جميع أدوات الاستفهام، إنما يحفظ في هل. (749ه)، *، صفحة 317)

- (5): يجب التأويل فيما لا نجد له في القياس اللغوي محملا، وذلك بالتعليل بالنظير والشبيه، يتضح ذلك في الإجابة على مسألة: هل تدخل الياء التي هي من خصائص الاسم على الفعل؟.

إشكالية المسألة وحلها:من المقرر عند النحاة ،" أن لا يتوالى حرفان بمعنى واحد، لغير توكيد. (761ه) ي.، *، صفحة 232)مثاله عدم دخول قاعدة النصب بنزع الخافض فيما يندرج تحت ما يشكل عليه المعرَبُ من الأسماء إعراباً تقديرياً نحو : مصطفى ، فلا يقال : مررت مصطفى ، أي بمصطفى ، وسلَّمت مصطفى ، أي : على مصطفى ،ذهب السهيلي إلى أن العلة في ذلك هي استقباح دخول حرفٍ على حرفٍ. (الحبشي، الجمهورية اليمنية جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا كلية التربية قسم اللغة العربية)

إلا أنه إذا ورد شيء من ذلك وجب تأويله على ما يوافق كلام العرب بالنظر للمقابل والشبيه،ومنها ما جاء في المنادى وهو" نوع من أَنْوَاع الْمَفْعُول بِهِ... وَبَيَان كَونه مَفْعُولا بِهِ أَن قَوْلك يَا عبد الله أَصله يَا أَدْعُو عبد الله ف يَا حرف تَنْبِيه وأدعو فعل مضارع قصد بِهِ الْإِنْشَاء لَا الْإِخْبَار وفاعله مستتر وَعبد الله مفعول بِهِ ومضاف اليه وَلما علمُوا أَن الضَّرُورَة دَاعِيَة الى اسْتِعْمَال النداء كثيرا أوجبوا فِيهِ حذف الْفِعْل اكْتِفَاء بأمرين أَحدهمَا دلَالَة قرينَة الْحَال وَالثَّانِي الِاسْتِغْنَاء بِمَا جَعَلُوهُ كالنائب عَنهُ والقائم مقَامه وَهُوَ يَا وَأَخَوَاتهَا،(761ه)؛، *) حيث جاء من المسموع من كلام العرب،دخول حرف من حروف التنبيه («ألا») على حرف من حروف النداء.

ومنه اختلاف " القرّاء في قراءة قوله: ﴿أَلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[النمل:25]، فقرأ بعض المكيين وبعض المدنيين والكوفيين "ألا" بالتخفيف، بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فأضمروا "هؤلاء"اكتفاء بدلالة "يا"عليها. وذكر بعضهم سماعا من العرب: ألا يا ارحمنا، ألا يا تصدّق علينا; واستشهد أيضا ببيت الأخطل [من الطويل]:

(ألا يا اسْلَمي يا هِنْدَ هنْدَ بَنِي بَدرٍ... وَإِنْ كان حَيَّانا عِدًا آخِرَ الدَّهْر) ،

فعلى هذه القراءة اسجدوا في هذا الموضع جزم، ولا موضع لقوله "ألا"في الإعراب. وقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والكوفة والبصرة (أَلا يَسْجُدُوا) بتشديد ألا بمعنى: وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم لئلا يسجدوا لله "ألا" في موضع نصب لما ذكرت من معناه أنه لئلا (ويسجدوا) في موضع نصب بأن.

والصواب من القول في ذلك أنهما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار قد قرأ بكلّ واحدة منهما علماء من القراء مع صحة معنييهما،واختلف أهل العربية في وجه دخول "يا" في قراءة من قرأه على وجه الأمر، فقال بعض نحويِّ البصرة: من قرأ ذلك كذلك، فكأنه جعله أمرا، كأنه قال لهم: اسجدوا، وزاد "يا" بينهما التي تكون للتنبيه، ثم أذهب ألف الوصل التي في اسجدوا، وأذهبت الألف التي في "يا"؛ لأنها ساكنة لقيت السين، فصار ألا يسجدوا.

وقال بعض نحويي الكوفة: هذه "يا"التي تدخل للنداء يكتفى بها من الاسم، ويكتفى بالاسم منها، فتقول: يا أقبل، وزيد أقبل، وما سقط من السواكن فعلى هذا. (310ه)، *، صفحة ص 448/447) وفي هذا يقول المرادي يا حرف تنبيه. وهيقسمان:الأول: أن تكون لتنبيه المنادى، نحو: يا زيد، فهي، في هذا، حرف نداء... ولكثرة استعمالها نقول: إنها هي المحذوفة في النداء، في نحو " يوسف أعرض عن هذا .

الثاني: أن تكون لمجرد التنبيه، لا للنداء. ويليها أحد خمسة أشياء: الأمر، نحو " ألا يا ساجدوا " في قراءة الكسائي وقول الشاعر: ألا، يا اسقياني، قبل غارة سنجال والدعاء، كقول الشاعر[من البسيط]:

(يا لعنة الله، والأقوامكلهم ... والصالحين، على سمعان من جار)

،وليت نحو " يا ليتني كنت معهم " ورب نحو: يا رب سار بات ما توسدا وحبذا كقول الشاعر[من البسيط]:

(يا حبذا جبل الريان، من جبل ... وحبذا ساكن الريان، من كانا)

فيا في هذه المواضع حرف تنبيه،؟لا حرف نداء. هذا مذهب قوم من النحويين. قال بعضهم: وهو الصحيح،وذهب آخرون إلى أنها، في ذلك، حرف نداء، والمنادى محذوف. والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، وألا يا هذان اسقياني. وكذلك تقدر في سائرها. وضعف بوجهين: أحدهما: أن يا نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة، بأسرها. وذلك إخلال. والثاني: أن المنادى معتمد المقصد، فإذا حذف تناقض المراد.

والخلاصة: فيما ذهب ابن مالك في التسهيل إلى تفصيل في ذلك. وهو أن يا إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نداء، والمنادى محذوف. وإن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي لمجرد التنبيه "

- **الخاتمة:** بعد التتبع لمسائل الاستشهاد بالقراءات في الثنائي من حروف المعاني، تبين أن:

- الاستشهاد بالقراءات في المسائل اللغوية، أصل لا يتراجع في الاستدلال، لكن قد يتخلف في الترجيح إذا كان بين قراءة متواترة وشاذة خالفت القياس.
- أن الثنائي من حروف المعاني، تدخل في بناء الجملة، خاصة في باب القطع في الإعراب.
- لحروف المعاني دور في الربط بين علماء اللغة وعلماء أصول الفقه، خاصة في طرق توظيفها، وكيف تسهم في تحرير المعنى، واستنباط الحكم المتعلق بالمكلفين.
- الشواهد القراءانية من القراءات سبيل، لتقويم القياس اللغوي، خاصة في مبحث الزيادة لبعض الثنائي من حروف المعاني.
- حروف المعاني والثنائي منها يدخل في روابط الجملة اللفظية دخولا أوليا، يمكن البحث فيه في بناء الجملة العربية.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بن سليمان البعيمي. (المدينة المنورة). المنصوب على نزع الخافض. 1422هـ- 2002م: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
2. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. (*). كتاب الكليات. (قباوة فخر الدير، و فاضل محمد نديم، المحررون) 1419هـ-1998م: مؤسسة الرسالة - بيروت.
3. أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ). (*). الأصول في النحو. (عبد الحسين الفتلي، المحرر) *: مؤسسة الرسالة - لبنان- بيروت.
4. أبو حفص عمر بن على ابن عادل الدمشقى الحنبلى المتوفى بعد سنة 880 هـ. (بيروت). التفسير اللباب لبن عادل. *: دار الكتب العلمية.
5. أبو حيان الأندلسي. (دمشق). التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (حسن هنداوي، المحرر) *: دار القلم دمشق(من 1إلى 5) وباقي الأجزاء: دار كنوز اشبيليا.
6. أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ):. (*). مفاتيح الغيب= التفسير الكبير. 1420هـ: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
7. أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: 421هـ). (*). الأمالي. (يحي الجبوري، المحرر) 1995م: دار الغرب الإسلامي بيروت.

8. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ). (*). الجنى الداني في حروف المعاني. (فخر الدين قباوة، المحرر) 1413هـ- 1992م: دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان.
9. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (الإصدار الأولى: 1422هـ-2001م). (عبد السلام عبد الشافي محمد، المحرر) دار الكتب العلمية- بيروت.
10. أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي. (مكة المكرمة). فتح رب البرية في شرح الآجرومية. 1431هـ-2010م: مكتبة الأسدي.
11. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ). (قزوين). الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. 1418هـ/1997م الطبعة الأولى: محمد علي بيوض.
12. أحمد بن محمد الخراط أبو بلال. عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
13. أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ). (*). كتاب السبعة في القراءات. (شوقي ضيف، المحرر) 1400هـ: دار المعارف مصر.
14. أحمد شوقي عبد السلام ضيف(ت:1426هـ). المدارس النحوية. الناشر: دار المعارف.
15. السيد رزق الطويل (المتوفى: 1419هـ). (*). مدخل في علوم القراءات. 1405هـ-1985م: المكتبة الفيصلية.
16. القضاة محمد أحمد مفلح، شكري أحمد خالد، و منصور (معاصر) محمد خالد. مقدمات في علم القراءات. الناشر: دار عمار - عمان (الأردن).
17. حروف التنبيه:هي: ها وألا وأما، ومعنى هذه الحروف تنبيه المخاطب الى ما تحدثه به فإذا قلت هذا عبد الله منطلقا فالتقدير انظر اليه منطلقا أو انتبه عليه منطلقا فأنت تنبه المخاطب لعبد الله حال انطلاقه"،(والفرق بين «أما» و «ألا» أن «أما» للحال أو للماضي و «ألا».
18. حسين بن علوي بن سالم الحبشي. (الجمهورية اليمنية جامعة حضر موت للعلوم والتكنولوجيا كلية التربية قسم اللغة العربية). نزع الخافض في الدرس النحو. 1424هـ: الجمهورية اليمنية جامعة حضر موتللعلوم والتكنولوجيا كلية التربية قسم اللغة العربية.
19. خديجة الحديثي. (الكويت). الشاهد وأصول النحو عند سيبويه. 1394هـ/1974م: مطبوعات جامعة الكويت رقم (38).
20. سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين، الدقيقي المصري (المتوفى: 613هـ)؛. (الأردن). اتفاق المباني وافتراق المعاني. (يحي عبد الرؤوف جبر، المحرر) 1405هـ/1985م: دار عمار - الأردن.
21. شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ). النشر في القراءات. (علي محمد ضباع (ت:1380هـ)، المحرر) المطبعة التجارية الكبرب [نصوير دار الكتب العلمية].
22. شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ). (المدينة المنورة). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (نواف بن جزاء الحارثي، المحرر) 1423هـ - 2004م: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة المملكة العربية السعودية.
23. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: 1270هـ). (بيروت). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. (علي عبد الباري عطية، المترجمون) 1415هـ: دار الكتب العلمية- بيروت.
24. شوقي المعري. (1328، *). أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير (قراءة نقدية معاصرة) بحوث في اللغة،. (بدر الدين صححه : النعساني، المحرر) تم الاسترداد من اتحاد الكتاب العرب: أسلوب الشرط بين التعقيد والتيسير
25. صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ). (*). الفصول المفيدة في الواو المزيدة. (حسن موسى الشاعر، المحرر) 1410هـ-1990م: دار البشير-عمان.
26. صلاح الدين الزعبلاوي. (*). دراساتفي النحو. *: موقع اتحاد الكتاب العرب.
27. عباس حسن (المتوفى: 1398هـ). (مصر). النحو الوافي. *: دار المعارف.
28. عبد الحسن خضر عبَيد المحياوي. (*). الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه إلى ابن هشام دراسة نحوية. 1430-2009: الناشر مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة.
29. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ)؛. (*). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (عبد الغني الدقر، المحرر) *: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
30. عبد المؤمن بن عبد الحقّ البغدادي الحنبلي (658 . 739هـ). (*). تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاقد الفصول شرح عبد الله الفوزان. *: دار ابن الجوزي.
31. فائزة بنت عمر المؤيد. (17 نوفمبر, 2017). منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، القسم العام ، البحوث و المقالات. تم

الاسترداد من حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها
32. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي. دراساتفي علوم القرآنالكريم (الإصدار الطبعة الثانية عشر: 1424هـ-2003م). حقوق الطبع محفوظة للمؤلف.
33. قعنب بن أبي قعنب أبو السمال -بفتح السين وتشديد الميم وباللام- العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة" ينظر؛ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)؛ غاية النهاية في طبقات القراء،الناشر: مكتبة ابن تيمية،الطبعة: عني.
34. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ). (*). تفسير الطبري. (أحمد محمد شاكر، المحرر) 1420هـ-2000م: مؤسسة الرسالة.
35. محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: 1332هـ). (بيروت). محاسن التأويل. (محمد باسل عيون السود، المترجمون) 1418هـ: دار الكتب العلمية - بيروت.
36. محمد علي السَّراج. (*). اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب والنحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة. (مراجعة: خير الدين شمسي باشا، المحرر) 1403هـ-1983: دار الفكر- دمشق.
37. محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: 1057هـ). (لبنان). دليل الفاحين لطرق رياض الصالحين. (خليل مأمون شيحا، المحرر) 1425هـ-20004م: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
38. محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: 1422هـ). (القاهرة). القراءات وأثرها في علوم العربية. 1404هـ- 1984م: مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة.
39. محي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: 1403هـ). (سورية). إعراب القرآن وبيانه. دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص- سورية، دار اليمامة - دمشق - بيروت، دار ابن كثير - دمشق - بيروت.
40. منير سلطان. (*). الفصل والوصل في القرآن الكريم. *: منشأة المعارف بالأسكندرية.
41. مهدي المخزومي. (مصر). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. 1958: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
42. وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إماما في العربية، أخذ العلم عن ابن ملكون والشريشي والسهيلي ومن تلاميذه الشَّلوبيني وابن عبد النور. وتوفي سنة 618 هـتنظر ترجمته في إشارة التعيين 315 والبلغة ص 198 وغاية.
43. ينظر؛عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: 761هـ). (*). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. (يوسف الشيخ محمد البقاعي، المحرر) *: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

دباز عبد الفتاح، عياض محمد رضا (2021)، أصول الفكر النحوي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في الثنائي من حروف المعاني، مجلة إسهامات للبحوث والدراسات، المجلد06(العدد02)، الجزائر: جامعة غرداية، ص.ص 55-72.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة إسهامات للبحوث والدراسات مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Ishamat Review of Research and Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**